

رئيس البرلمان الليبي: لن نقبل إشراف حكومة الديببة على الانتخابات



عقيلة صالح

بفتوى نائبه علي القطراني، كامل الصلاحيات الممنوحة له. لاحقاً، أعلن المتحدث باسم البرلمان الليبي في تصريحات للبريعة، أن لجنة من البرلمان ستتولى التحقيق مع باشاغا.

أتى ذلك، بعدما سرت أنباء عن عقد البرلمان جلسة لمساءلة الحكومة التي عينها العام الماضي، ودعمها، إثر تراكم الأخطاء والانتقادات ضدها، واتهامها بهدر المال العام.

يذكر أنه سبق لمجلس النواب أن عقد جلسة مساءلة لباشاغا، واستيضاح وزرائه حول عدد من الملفات المالية في مارس الماضي.

قبع عام على تكليفها، تعرّضت الحكومة إلى انتقادات كثيرة، خاصة إثر فشل محاولات دخولها إلى العاصمة طرابلس لتسلم السلطة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، فضلاً عن عجزها عن تمويل مشاريعها، بالإضافة إلى فشلها في انتزاع الاعتراف الدولي بها، وسط مطالبات بضرورة إدخال تعديلات على نصوصها.

في يونيو من العام الماضي (2022)، وافق البرلمان على منح حكومة باشاغا ميزانية تقدر بـ89 مليار دينار، أي حوالي 18 مليار دولار، لكنها واجهت معضلة في تمويلها بسبب رفض المصرف المركزي في طرابلس تسهيل هذا المبلغ.

بدوره، أكد النائب علي أبو زربية أن مجلس النواب أوقف رئيس الحكومة عن العمل وأحاله إلى التحقيق. وكان باشاغا استيق تلك الخطوة، ووجه كتاباً إلى النواب يعلمهم فيه

«وكالات»: قال رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، بأنهم لن يقبلوا إشراف حكومة الديببة على الانتخابات، وعليه التنازل عن منصبه إذا أراد الترشح للانتخابات، حيث يجب إجراؤها في ظل حكومة جديدة محايدة قبل نهاية العام الجاري.

وأضاف رئيس البرلمان الليبي في تصريحات خاصة لقناتي «الحدث» و«العربية»، أنه طلب عدم التسرع بإيقاف حكومة فتحي باشاغا، وأنه ليس راضياً عن هذا القرار، لأنها كانت متسارعة ولم تتم وفقاً للقانون.

وقال رئيس البرلمان الليبي إن المبعوث الأممي ليس من يمنح الشرعية للبرلمان أو مجلس الدولة، ولا تريد أي قوة أجنبية في بلدنا، والخلاف داخل لجنة 6+6 يتعلق بترشح مزدوج الجنسية للانتخابات.

وأضاف رئيس البرلمان الليبي أن البرلمان سيتوافق مع مجلس الدولة الأعلى على حكومة مصغرة لإجراء الانتخابات بعد إقرار القوانين.

وكان البرلمان الليبي قد صوت بالأغلبية على سحب الثقة عن رئيس الحكومة فتحي باشاغا، وإحالة إلى التحقيق في جلسة نيابية مغلقة عقدت في مدينة بنغازي شرق البلاد.

فيما كلف وزير المالية، أسامة حماد، بتسيير مهام رئاسة الوزراء إلى جانب توليه وزارة المالية.

ووجه كتاباً إلى النواب يعلمهم فيه

الجيش السوداني: اتفاق وقف النار لا يتضمن المسائل السياسية

ولايات دارفور وسط تضارب بشأن مجرياتها مع استمرار معاناة سكان هذه الولايات.

من جهتها، أدانت وزارة الخارجية القطرية تعرض سفارتها في الخرطوم لهجوم، وأكدت أنه تم إجلاء طاقم السفارة سابقاً ولم يتعرض أي من دبلوماسيها أو موظفيها لأي سوء.

وجسدت الخارجية القطرية الدعوة إلى «وقف القتال في السودان فوراً، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاحتكام لصوت العقل وتغليب المصلحة العامة، وتجنب المدنيين تبعات القتل».

وفي الأسابيع الأخيرة تعرّضت سفارات الأردن والسعودية وتركيا لهجمات.

على صعيد آخر، أقر مفوض العون الإنساني الاتحادي في السودان، نجم الدين عبد العزيز، بصعوبة الحديث في الوقت الراهن عن حلول خارج اتفاق المبادئ الذي وقع في جدة.

ووصف عبد العزيز، عقب لقائه في مدينة بورتسودان مندوب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، الوضع في الخرطوم بالمعقد للغاية بسبب تحول العمليات العسكرية فيها إلى حرب عصابات، وفق تعبيره.

وأوقعت المعارك منذ اندلاعها في 15 أبريل الماضي قرابة ألف قتيل غالبيتهم من المدنيين ودفعت أكثر من مليون سوداني إلى النزوح أو اللجوء إلى بلدان مجاورة.



قائد الجيش السوداني عبدالفتاح البرهان

لوكالة الصحافة الفرنسية بأن العاصمة شهدت معارك عنيفة على الرغم من المناشدات الدولية لإرساء هدنة إنسانية. وقال شهود عيان إن من بين المناطق التي تعرّضت لهجمات تلك المحيطة بمبنى التلفزيون الرسمي في أم درمان.

من ناحية أخرى، قال مالك عقار رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي عينه البرهان مؤخرًا نائب رئيس مجلس السيادة إنه يعمل على التوصل لوقف إطلاق النار ثم إيقاف الحرب بشكل دائم.

وبالتزامن مع قرار البرهان بإقالة حميدتي من منصب نائب رئيس مجلس السيادة، وتعيين مالك عقار في مكانه استعرت معارك أخرى في إقليم دارفور غرباً، حيث تدور معارك للسيطرة على مراكز مدن

السودانية الخرطوم السبت غارات جوية وقصف مدفعي متبادلاً بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو، كما تعرّضت السفارة القطرية لهجوم في خضم الصراع الدائر بينهما.

وتجددت الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة في الخرطوم بين الطرفين، وقال الجيش إنه وجه ضربات لمواقع الدعم السريع، بينما يقول الدعم السريع إنه يتصدى لتلك الهجمات.

وأفادت مصادر بسماح أصوات أسلحة ثقيلة صباح السبت في أحياء جنوب أم درمان ووسط الخرطوم ومدينة بحري. كما أشار إلى سماع أصوات للمضادات الأرضية وأفاد سكان الخرطوم

«وكالات»: مع بدء العد التنازلي لدخول هدنة مدتها سبعة أيام حيز التنفيذ، أكد الجيش السوداني أن الاتفاق مع قوات الدعم السريع ينحصر على الجوانب الفنية والعسكرية ولا يتضمن مسائل سياسية.

وأوضح في بيان، أمس الأحد، أن القوات المسلحة السودانية وقعت في جدة على اتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد والترتيبات الإنسانية.

ومدة وقف إطلاق النار قصير المدى سبعة أيام، تدخل حيز التنفيذ، اليوم الاثنين، في تمام الساعة التاسعة وخمس وأربعين دقيقة مساءً، وفق البيان.

وينحصر الاتفاق على الجوانب العسكرية والفنية الخاصة بترتيبات وقف إطلاق النار المؤقت وإجراءات حرية تنقل المدنيين، مشيراً إلى أن هدف ذلك «حمايتهم من العنف والانتهاكات»، التي تمارسها قوات الدعم السريع.

كذلك قال البيان إن الهدنة تهدف إلى إخلاء المستشفيات وصيانة مرافق الخدمات والموضوعات ذات الصلة دون التطرق لمناقشة أي موضوع سياسي. يذكر أن السودان انزلق إلى هاوية الاقتتال المباشر بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل الماضي، بينما كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع الملمات النهائية على عملية سياسية كان المفترض أن تقضي لتشكيل حكومة مدنية.

اليونانيون يدلون بأصواتهم في انتخابات يتنافس فيها 36 حزياً

«وكالات»: أدلى الناخبون في اليونان بأصواتهم -أسس الأحد- في انتخابات عامة ليس من المرجح أن تسفر عن فائز صريح، وسط توقعات بإجراء جولة ثانية بحلول يوليو إذا لم تتمكن الأحزاب السياسية المنقسمة في البلاد من الاتفاق على ائتلاف.

ويتوجه نحو 10 ملايين ناخب يوناني لإدلاء بأصواتهم في انتخابات تشريعية لتجديد نواب البرلمان البالغ عددهم 300، وبينما خيم التردد حتى اليوم الأخير من الحملة على آراء الناخبين اليونانيين، فإن نحو نصف مليون شاب يصوتون لأول مرة، مما يجعل التنبؤ بالنتيجة أمراً صعباً، لا سيما أن سن التصويت قد صار 17 عاماً منذ تعديلات قانون 2016.

ويتنافس على مقاعد البرلمان نحو 36 حزياً في مقدمتهم اليمين المحافظ الحاكم الذي تقول استطلاعات الرأي إنه الأوفر حظاً للبقاء في السلطة وتشكيل حكومة جديدة. وستجري الانتخابات بنظام التصويت النسبي، ورغم أن استطلاعات الرأي تضع حزب الديمقراطية الجديدة الحاكم الذي يتزعمه رئيس الوزراء كيرياكوس ميتسوتاكيس في المقدمة، فإنه ليس من المرجح أن يحصل على الأغلبية المطلقة.

إعلان

يعلن نادي البوليفي الكويتي الرياضي عن طرح الزيادة العامة رقم (1) لسنة 2023 داخل موقع النادي وذلك بالأطراف المغلقة طبقاً للشروط والمواصفات الواردة بمراسلة الشروط والتي يمكن الحصول عليها بمقر النادي.

الموقع	مدة الانقضاء	التشط
داخل موقع النادي	10 سنوات	إدارة وتشغيل حارات البوليفي (44 حارة) بمساحة 1000 متر مربعاً والترتيب والحدود المغلقة بها بمناطق الأرض

شروط التقييم:

- أن يكون شركة أو مؤسسة تجارية، ويجوز أن يكون أجنبياً بشرط أن يكون له شريك أو وكيل كويتي بعد رسمي موثق وطبقاً للأنظمة المعمول بها في دولة الكويت.
- أن يكون مفيداً في السجل التجاري ومسجل لدى غرفة تجارة وصناعة الكويت وأن يكون تاريخ شهادة القيد في كليهما معاصراً لتاريخ طرح الزيادة.
- تقدم العطاءات خلال الفترة المحددة بالإعلان موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المقدم بختم النادي ووضعه داخل مغلف مقلع بالشعير الأحمر ومكتوب عليها اسم الزيادة ورقمها فقط ويتولى مقدم العطاء وضع المظاريف في صندوق الزيادات المعد لهذا الغرض بمقر النادي.
- يقوم المزايد باستلام كراسة الشروط ونموذج العطاء نظير رسوم قدرها 500.000 ك.ف.ف. فقط خمسمائة دينار كويتي لا غير قابلة للرد اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2023/05/23 إلى يوم الخميس الموافق 2023/06/01 خلال فترة الدوام الرسمي للنادي من الساعة (5:00) مساءً إلى الساعة (9:00) مساءً بمقر النادي.
- موعد الإجماع النهائي يوم الإثنين الموافق 2023/06/05 الساعة (2:00) ظهراً.
- يتم استلام كراسة الشروط ونموذج العطاء من الراغبين في المشاركة يوم الإثنين الموافق 2023/06/05 ويبدأها داخل الصندوق المخصص بمقر نادي البوليفي الكويتي الرياضي علماً بأن آخر موعد لتسليم العطاء: 2:30 مساءً.
- قيمة التأمين الأولي 7% من إجمالي قيمة العطاء في صورة خطاب ضمان أو شيك مصدق من أحد البنوك المعتمدة في دولة الكويت وتكون صلاحيته لمدة ثلاثة أشهر من غلق باب تقديم العطاء لصالح نادي البوليفي الكويتي الرياضي وأن يلتفت إلى العطاء الغير مصحوب بالتأمين الأولي وسيتم الإخراج عن التأمين الأولي لكل من لم ترس عليه الزيادة بعد أن يقوم مقدم العطاء الذي رست عليه الزيادة بتقديم التأمين النهائي وتوقيع العقد.
- موعد فسخ المظاريف يوم الإثنين الموافق 2023/06/05 الساعة (2:00) ظهراً.

الموقع	مدة الانقضاء	التشط
داخل موقع النادي	10 سنوات	إدارة وتشغيل حارات البوليفي (44 حارة) بمساحة 1000 متر مربعاً والترتيب والحدود المغلقة بها بمناطق الأرض

أردوغان: بدء تسليم المنازل لمنكوبي الزلزال بحلول أكتوبر

مكان عمل ممارسة الأنشطة التجارية. كما شدد أردوغان على أن الحكومة لن تتخلى عن المواطنين الذين اضطروا للذهاب إلى ولايات أخرى عقب وقوع الزلزال، وأكد أن الحكومة حشدت جميع الإمكانيات من أجل متضرري الزلزال.

وتابع «بالطبع لن نتمكن من إعادة الأرواح التي فقدناها، إلا أننا بمشيئة الله تعالى عازمون على تعويض كافة الخسائر الأخرى»، مؤكداً أنه سيتم استبدال منازل أفضل وأكثر متانة بالمنازل والمباني المنهارة والمتضررة.

وفي 6 فبراير الماضي، ضرب جنوب تركيا وشمال سوريا زلزال بقوة 7.7 درجات أعقبه آخر بقوة 7.6 درجات وآلاف الهزات الارتدادية العنيفة، ما أودى بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص وخلف دماراً مادياً ضخماً.



ولاية أديامان واحدة من 11 ولاية تضررت جراء كارثة زلزال 6 فبراير الماضي

«وكالات»: أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، السبت، أن حكومته تهدف إلى تسليم المساكن الدائمة للمواطنين المتضررين من الزلزال جنوبى البلاد بحلول أكتوبر/نوفمبر 2023.

وتعهد أردوغان بالعمل دون انقطاع حتى يحصل جميع المواطنين الذين فقدوا منازلهم جراء الزلزال على مساكن جديدة. وجاء ذلك في كلمة ألقاها خلال زيارته مدينة للمساكن مسبقاً للتجهيز في ولاية أديامان جنوب شرقي تركيا وهي واحدة من 11 ولاية تضررت جراء كارثة زلزال 6 فبراير الماضي.

وأشار الرئيس التركي إلى أن حكومته بدأت بتسليم المنازل الريفية التي أنشأتها للمتضررين اعتباراً من شهر رمضان الماضي (وافق مارس وأبريل)، ولا تزال الأعمال مستمرة بزخم كبير

لإنشاء المزيد منها. ولفت إلى إقامة أكثر من 905 مسكن مسبق التجهيز في جميع أنحاء منطقة الزلزال، فضلاً عن ضمان عودة نحو 13 ألف شخص.

رئيس الوزراء البريطاني: الصين تشكل التحدي الأكبر للأمن العالمي



رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك

الخارجية، نهبت فيها إلى أن يكن تشكل «تحدياً للنظام العالمي».

وجاء في هذه الوثيقة أن «الصين في ظل حكم الحزب الشيوعي تشكل تحدياً عصبياً له تداعيات على كل مجال تقريباً من مجالات السياسة الحكومية والحياة اليومية للشعب البريطاني».

كما حذرت لندن من أن التوتر بمنطقة المحيطين الهندي والهادي «يمكن أن تكون له عواقب عالمية أكبر من الصراع في أوكرانيا».

وقد تصاعدت التوترات بين بكين والقوى الغربية -الأشهر الماضية- مع توالي زيارات مسؤولين غربيين رفيعي المستوى إلى تايوان التي تعدها الصين جزءاً لا يتجزأ من أراضيها وترفض الدعم الغربي لإدارتها. وقد قامت رئيسة الوزراء السابقة ليز تراس بزيارة تايوان الأسبوع الماضي لتصبح أبرز سياسية بريطانية تزور هذه الجزيرة منذ زيارة نظيرتها الراحلة مارغريت تاتشر في التسعينيات. وقالت تراس إنه ينبغي على الغرب عدم «استرضاء ولا استيعاب» الصين.

«وكالات»: قال رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك إن الصين تشكل أكبر التحديات التي تواجه الأمن والإزدهار في العالم، لكنه أوضح أنه لا يدعو إلى التأييد لها تماماً وإنما تخفيف المخاطر.

وصرح -في حديث للصحفيين اليوم الأحد- عقب قمة مجموعة السبع في مدينة هيروشيمبا اليابانية- بأن «الصين تشكل التحدي الأكبر في عصرنا للأمن والإزدهار العالميين. إنها تزداد سطوتها في الداخل وتوسع نفوذها على المستوى الخارجي».

وأضاف سوناك أن بريطانيا ودول مجموعة السبع الأخرى ستنتج نهجاً مشتركاً للتخفيف من التحديات التي تشكلها بكين.

وأوضح أن «الأمر برمته يتعلق بالحد من المخاطر، وليس الانفصال. نتخذ مع مجموعة السبع خطوات لمنع الصين من استخدام الإكراه الاقتصادي للتدخل في الشؤون السيادية للخريطين».